- الوديعة السعودية.. هل تنقذ العملة وتصحح الاقتصاد في المناطق المحررة؟
- ما الذي يعنيه وضع الوديعة تحت إشراف صندوق النقد العربي؟
- لماذا قيدت الوديعة وربط الصرف بموافقة الجانب السعودي؟
- هل تتمكن الوديعة من إنعاش الاقتصاد أم تتبخر كسابقاتها من الودائع؟
- ما الإجراءات المفروضة لضمان تحقيق الفائدة من هذا الدعم؟
- سياسيون: الوديعة بدون اقتصاد وموارد لن تحقق شيئا

وماذا بعد الوديعة؟!

الأمناء/ تقرير خاص:

أعلنت المملكة العربية السعودية، مساء الثلاثاء، إيداع مبلغ مليار دولار لدى حساب البنك المركزي اليمني، حيث جرى توقيع اتفاقية وديعة مع البنك المركزي اليمني بمبلغ (1,000,000,000) مليار دولار، وقد تم إيداعه بالكامل لدى حساب البنك.

وكانت دول التحالف العربي - السعودية والإمارات - قد أعلنت عقب إعلان نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي في عام 2022م، دعم البنك المركزي اليمني بوديعة مالية تقدر بثلاثة مليار دولار.

وبحسب وكالة الأنباء السعودية "واس" فإن إيداع الوديعة السعودية تأتي إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده المتواصل في مساندة الأشقاء بالجمهورية اليمنية تنموياً واقتصادياً، كما يأتي هذا الدعم تأكيداً من المملكة على وقوفها الدائم مع اليمن حكومةً وشعباً، ومساعدتها للنهوض بواجباتها في سبيل استعادة أمن واستقرار اليمن الشقيق.

وأشار البيان أنه من المأمول أن تسهم هذه الوديعة في تعزيز القدرات في مجال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي للجمهورية اليمنية مع صندوق النقد العربي كجهة فنية، ويهدف البرنامج لوضع خارطة طريق واضحة، ورؤية تهتم بالإنسان اليمني أولاً وتلامس احتياجاته، بالإضافة إلى تعزيز جهود بناء احتياطيات لدى البنك المركزي اليمني لتمكينه من تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وعقب الإعلان الرسمي لإيداع الوديعة السعودية، بارك رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي، دخول الوديعة السعودية المقدرة بمليار دولار للبنك المركزي، وقال إنها ستمثل دفعة قوية للاقتصاد اليمني واستقرار العملة الوطنية، والتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية التي صنعتها مليشيات الحوثي الإرهابية بدعم من النظام الإيراني.

وقدم العليمي شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، حيث قال بأنهما ضربا مثلاً في التضامن والدعم للشعب اليمني، وصولاً إلى التوقيع على تسيير الوديعة الكريمة للبنك المركزي.

وقال العليمي في سلسلة تغريدات، إنه على مدى سنوات الحرب الظالمة التي أشعلتها المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، تؤكد المملكة قيادةً وحكومةً وشعبًا، رؤيتها المسؤولة تجاه اليمن، والذود عن هويته الوطنية والعربية، ودعم اقتصاده والتخفيف من معاناة شعبه دون تمييز في مختلف أنحاء البلاد.

إشادات بالدعم السعودي

وأشاد قطاع واسع من رواد مواقع التواصل الاجتماعي بالدعم السعودي للاقتصاد اليمني، مؤكدين أن الوديعة الجديدة هي امتداد لدعم أخوي سعودي متعدد الأوجه، أسمى أهدافه التنمية وإسناد الدولة والشعب، على النقيض من إيران التي تصدر الإرهاب وتهرب المخدرات والأسلحة إلى اليمن.

وقال سياسيون جنوبيون، إن الوديعة السعودية المقدرة بمليار دولار للبنك المركزي، ستمثل دفعة قوية للاقتصاد اليمني واستقرار العملة الوطنية، والتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية.

وبحسب مصادر في البنك المركزي، فإن الوديعة مختلفة عن الودائع السابقة، حيث ستكون تحت إشراف صندوق النقد العربي والأشقاء في التحالف العربي.

وقالت مصادر بنكية إن الوديعة المعلنة (1 مليار دولار) سيتم إيداعها في حساب البنك المركزي اليمني في البنك الأهلي السعودي وسيتم تطبيق وفرض إجراءات معقدة قبل أي عملية سحب.

وأوضحت المصادر، أن الوديعة السعودية الجديدة تحت إشراف صندوق النقد العربي، وسيتم صرفها على مدى سنتين وسوف يتحسن سعر العملة المحلية بنسبة 10%، مضيفة أن أي هبوط للعملة الصعبة أكثر من ذلك فهو تلاعب مؤقت من عصابات الصرافة وهوامير الفساد.

مخاوف من تبديد أموال الوديعة

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي وحيد الفودعي إن الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني مقيدة، موضحا أن الصرف لأي مبلغ منها لن يتم إلا بعد موافقة من الجانب السعودي.

وسجلت الأسواق المحلية هبوطًا نسبيًا للعملات الصعبة، عقب الإعلان عن توقيع اتفاقية بين الجانب السعودي وإدارة البنك المركزي اليمني، بدخول الوديعة السعودية المقدرة بمليار دولار.

وعلق سياسيون على هبوط أسعار الصرف للعملات الخارجية، حيث قالوا إن هذا الهبوط حالة مؤقتة، مرت بها المناطق المحررة من قبل عدة مرات، وما تكاد تبدأ حتى تختفي.

وقال سياسيون، إن الوديعة بدون اقتصاد وموارد لن تحقق شيئًا، مؤكدين أن الموارد الاقتصادية في المناطق المحررة شبه متوقفة، بالإضافة إلى عدم محاسبة الفاسدين المتلاعبين بأسعار الصرف.

وسبق وأن تم التلاعب ونهب الودائع المقدمة من الأشقاء في التحالف العربي للبنك المركزي من قبل مسؤولين في الحكومة الشرعية ونافذين في البنك، ما تسبب في انهيار الوضع الاقتصادي وتدهور العملة المحلية.

ويبدو أن المواطن في المناطق المحررة قد فقد الأمل في أي دعم مقدم من الأشقاء للبنك المركزي، حيث يرى أن هذا الدعم إذا لم يتم الإشراف عليه من قبل قيادة التحالف، فلن تستفيد منه سوى القيادات الفاسدة.

ويتخوف الشارع الجنوبي من الدعم السعودي للبنك، حيث يأتي هذا الدعم في ظل عدم وجود حكومة كفاءات نزيهة تسير وفق سياسة اقتصادية تحسن من الوضع الاقتصادي وترشد الصرفيات الحكومية.

وماذا بعد الوديعة؟!

ويقول المحلل السياسي عبدالوهاب بحيبح: "إن الدعم السعودي لا بد ما يواكبه تفعيل مصادر الدخل القومي للبلد، كتصدير النفط والغاز وغيرها، وإيجاد السبل والطرق اللازمة لضمان تحقيق ذلك". مضيفا أن البلاد تمر في فترة حرب، وتحتاج إدارة حرب.

وأشار إلى أن الاقتصاد بحاجة إلى أوعية تديم تدفق العملات الصعبة بشكل مستمر، وكما تحتاج البلد قبل كل ذلك إلى رجال دولة يتمتعون بالحس الوطني والنزاهة، وتفعيل جهاز الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد، وإنفاذ القوانين الرادعة بحق كل فاسد.

وأوضح المحلل السياسي، إنه بدون تنفيذ وتطبيق كل هذه العوامل، تعتبر كل الودائع مجرد مهدئات مؤقتة وعديمة الجدوى.

ومن جانبه يرى المهندس بشير البريكي، أن "الاقتصاد بالجنوب لن يتحسن بوديعة مالية ونخشى أن تتضاعف الأسعار مجددا، طالما أن الحكومة لا توجد لديها خطة استراتيجية تستهدف تعجيل خطى الإنعاش والتعافي الاقتصادي باستعادة دور مؤسسات الدولة وموارادها ومكافحة الفساد وإلزام التجار بقيود الدولة".

وأضاف البريكي أن "التدفقات المالية الباهظة لا تزال تحت تصرف التجار، غير مرتبطة بالبنك الحكومي ويتحكمون بها في السيطرة على الأسواق المحلية، والتي هي سبب رئيس في تقويض مؤسسات الدولة وسيادة القانون وتردي الوضع المعيشي للمواطن".

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175